قراءة إنمائية استشرافية للدور الجديد للجامعة الجزائرية

د/ناصر يوسف
جامعة ماليزيا

د/ أمال شوتري
جامعة برج بوعريريج

الملخص :

يستعرض هذا البحث الدور الجديد للجامعة (الوظيفة الثالثة) بغرض استكشاف العلاقة بين الجامعة والتنمية؛ حيث استُهِلَّ بتقديم تعريف للوظيفة الثالثة للجامعة في عصر العولمة والطفرة التكنولوجية، كما استُصحِب بالتطرُّق إلى الأسباب التي قد تشكِّل عقبة كأداء أمام أداء الجامعة الجزائرية لوظيفتها الإنمائية بشكل سلس يستجيب لطموحات الباحثين من ذوي المواهب العالية.

يقف البحث، أيضًاً، على القيمة المضافة المتوقَّعة من الدور الجديد للجامعة، ويقدِّم قراءة إنمائية استشرافية لما يمكن أن تضطلع به الجامعة الجزائرية من دور جديد في ظل الاستفادة من تجارب الناجحين.

Abstract :

This paper presents the new role of the university (The third function) in order to discover the new relationship between university and development. It starts by defining the third function of university in globalization area and the technological spurt. Then it discusses the obstacles that hamper university to perform, smoothly, its developmental function which must responds to the ambitions of high qualified researchers.

This paper addresses also, the subject of the added value expected from the new role of the university, and gives a forward looking and developmental reading about this new role intended from the Algerian university in the light of the successful experiences.

مقدمة:

ما من شكٍّ في أنَّ الجزائر بحاجة إلى تنويع مصادرها الاقتصادية عبرتعبئة كل الطاقات وتفعيل جميع المبادرات من غير استثناء بغرض المشاركة في وضع استراتيجية إنمائية تواكب التحوُّلات الجذرية التي تعصف بالاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية، والتي تصيبها، هي الأخرى، هزَّات عنيفة من حين لآخر، قد تقلب مستقبل أمة وترهنه للإفلاس. وعليه؛ فإنَّ التفكير في خلق منتَج جديد، يكون ميزة من صنع الإنسان، بات مطلبًا ملِّحًا في الجزائر للخروج الآمن من شرنقة المورد النفطي الجاهز.

ولتنويع المصادر الاقتصادية للجزائر، يفترَض وجود بيئة محلية قادرة على التعامل مع الجديد، وإنشاء مؤسسات ذات عقيدة ابتكارية تتأثر وتؤثر في محيطها، وتوطين جامعة قادرة على إحداث التغيير عبر كسر حواجز العزلة والانفتاح المسؤول والواعي على مجتمعها المحلي والدولي، انطلاقًا من توفير مخرجات تخضع لشروط المنافسة الدولية ومتطلبات العولمة، علاوة على الاستجابة لسرعة تغيير المنتَج بمنتَج آخر له قابلية عالية للتنافس، وأشدُّ فعالية في السوق العالمي.

إشكالية البحث:

يهدف الدور الجديد للجامعة(الوظيفة الثالثة) في أهم محاوره الرئيسة، إلى ضمان التعليم المستمر، وتحقيق الابتكار، وخدمة المجتمع وفق منظور الاستدامة التي هي مفهوم حركي دينامي يعني الاستمرارية والقدرة على التأقلم مع متطلبات المنافسة الدائمة التغيير، وذلك لمواكبة العصر والتغلُّب على تحدياته وتجاوزها إلى مراتب إنمائية متقدِّمة. وإذْ تعيش الجزائر، بكل خصوصياتها التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واقعًا محبطًا؛ فإن تبنِّي الدور الجديد للجامعة بات ضرورة ملحَّة، تفرضها قراءة جديدة موضوعية لهذا الدور، ومناقشة الكثير من الموضوعات ذات العلاقة؛ أهمها إمكانية توجيه دور الجامعة الجزائرية من البحث الأكاديمي إلى البحث والابتكار من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية محلِّيًا وعالميًا.

وعليه؛ سنحاول من خلال هذا البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما المقصود بالدور الجديد للجامعة؟ إلى أي حد يتم تطبيق هذا الدور في الجزائر؟ وما هي القيمة المضافة المنتظرة؟ وهل من رؤية إنمائية استشرافية لدور الجامعة الجزائرية؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على الآتي:

– ضبط مصطلح الدور الجديد للجامعة(الوظيفة الثالثة) وتحديد أهم أبعاده وتطوره التاريخي.

– إعطاء بعض المبررات الموضوعية لحدود استخدام هذا المصطلح؛ كونه يثير حسب البعض نقاشًا إيديولوجيًا مرتبطًا بدور الدولة، ومسائل التمويل، والنجاعة، وغيرها.

– مدى إمكانية استفادة الجامعة الجزائرية من الوظائف الجديدة التي يستعرضها هذا الدور الجديد، والوقوف على التحديات التي تواجهها.

– تقديم قراءة إنمائية استشرافية لدور الجامعة الجزائرية.

أولاً: الدور الجديد للجامعة: الوظيفة الثالثة

إنَّ دور الجامعة ما برح يتغيِّر من حيث الفكر والممارسة، ومن خلال الانتقال الواضح من مقاربات التعليم الأكاديمي والبحث العلمي إلى مقاربات جديدة تختزل الدور الجديد للجامعة في الوظيفة الثالثة للجامعة بمقارباتها الثلاث المتمثلة في: التعليم المستمر، والابتكار، والمشاركة الاجتماعية كما هو مبسوط في الشكل رقم (1)؛ حيث ينسحب مفهوم الوظيفة الثالثة على كل الأنشطة المرتبطة بإنتاج المعرفة وتطبيقاتها، وبحركية وفعالية من قبل الجامعة خارج بيئتها الأكاديمية، وعبر تحويل هذه الأنشطة إلى قيم ملموسة يستفيد منها المجتمع.[1]

الشكل رقم (1) وظائف الجامعة

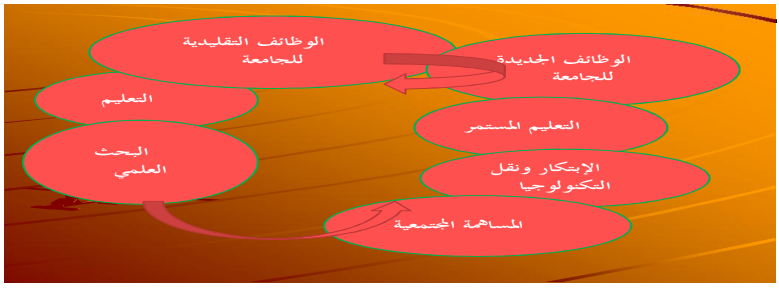

المصدر: من عمل الباحثين.

يتمثل الدور الجديد للجامعة في الوظيفة الثالثة للجامعة بمقارباتها الثلاث المتمثلة في: التعليم المستمر، والابتكار، والمشاركة والتي تشكل الأبعاد الثلاثة للوظيفة الثالثة للجامعة، تُعرفَّ كالآتي:[1]

–التعليم المستمر؛ تطوير المعارف والمهارات لمختلف فئات المجتمع من خلال تقديم برامج تعنى بالتعليم مدى الحياة، وتيسير المعرفة لكل الفئات العمرية وأصحاب الخبرة من مهنيين وغيرهم.

–الابتكار؛ الإتيان بالجديد عبر حصول حالات من الاستكشافات والاختراعات في محيط الجامعة، ومن ثم تسويقها في المجتمع انطلاقًا من فكرة تتجير المعرفة.

–المشاركة المجتمعية؛ كل الأنشطة النفعية التي ينعكس أثرها مباشرة في المجتمع، من خلال تفاعل الجامعة معه وانفتاحها عليه، وذلك خدمة له ومساهمة في تطويره.

1– خصائص الوظيفة الثالثة للجامعة: بدأ النقاش حول الوظيفة الثالثة للجامعة منذ عام1990 بين مؤيِّد لهذه الوظيفة ومعارض، عبَّرت عنه أبحاث ودراسات عديدة؛ فهناك من يرى، ومن وجهة نظر براغماتية واقعية أو نفعية بحتة، أنَّ الوظيفة الثالثة تتوجه نحوتحويل الجامعة العلمية إلى جامعة ربحية تسهم في الناتج القومي للدولة، وهناك من يرى في الوظيفة الثالثة للجامعة بمفهومها الواسع أنها تتوجه نحو خدمة المجتمع بكل مكوناته وأطيافه. وعليه، يأخذ مفهوم الوظيفة الثالثة للجامعة بوصفه مفهومًا معقَّدًا، جوانب رئيسة، نبسطها على النحو الآتي[2]:

–الوظيفة الاجتماعية؛ تعرض الجامعة خدماتها للمجتمع من غير الحصول على عوائد مادية، وهذه الوظيفة من شأنها أن تحسِّن من صورة الجامعة في بيئتها.

–الوظيفة المقاولاتية؛ تقدِّم الجامعة خدماتها لتعظيم العائد المادي، كالعوائد التي تأتيها من براءات الاختراع، وبيع بحوثها، وتقديم الاستشارات، وفرض رسوم التسجيل وغيرها (التوجه الليبرالي).

–الوظيفة الابتكارية؛ نشاطات الجامعة في مجال الابتكار، من خلال تقديم الحلول المستحدثة، كالبحوث المبتكرة التي تفيد في تطوير الصناعات، والاستشارات التي تقدمها للحكومة والأفراد.

2– أهم عوامل تطور دور الجامعة: أسهمت عوامل عديدة في تغيير دور الجامعة وتطورها، نوجز بعضًا منها في الآتي:

– تشير أبحاث المستقبل ومراكز الدراسات الاستشرافية المستقبلية إلى أنَّ الحروب الجديدة القادمة ستكون معرفية وتكنولوجية بامتياز؛ ما قد تستدعي هذه التحولات الخطيرة إعادة نظر شاملة وموضوعية لوظائف الجامعة التقليدية منها والجديدة [3].

– لقد غيَّرت الموجات الجديدة للعولمة طبيعة العمل ونوعيته، وتوجَّهت بالكثير من الأعمال صوب الاقتصادات الناشئة بسبب اليد العاملة الرخيصة في الصين وجنوب شرق آسيا.

– تزايد المشكلات والتحديات محليًا وإقليميًا ودوليًا؛ ما يستدعي تفصيل حلول مفصلية واعية، تؤدي الجامعة فيها بالتأكيد دورًا بارزًا.

–عدم وجود نمط واحد لتجسيد علاقة الجامعة بمحيطها؛ فلكل مجتمع خصوصياته وقيمه وتوجهاته الإنمائية وظروفه الاجتماعية والسياسية.

– ظهور النمط الثالث في العملية التعليمية بعد النمط الأول التعليم النظري، والنمط الثاني التعليم بالتجارب وفي المختبر.

–استحداث معايير جديدة في التصنيف الدولي للجامعات من حيث الجودة والمحيط والبحوث والابتكارات والأداء الأكاديمي لهيئة التدريس بما ينسجم مع طبيعة الوظيفة الثالثة للجامعة.

–إعادة النظر في التصنيف الجامعي؛ حيث لم يعد التصنيف الكلاسيكي ملائمًا لكل الجامعات؛ لأنه لم يعد يقوم على أساس الإنتاج العلمي وحده [4].

ثانيًا: حدود تطبيق الدور الجديد للجامعة الجزائرية

هناك عوائق قد تقف عقبة كأداء أمام الدور الجديد للجامعة الجزائرية، نوجزها في ثلاثة محاور أساسية، هي على النحو الآتي:

1– سياسات الحكومة: في غياب سياسات حكومية فاعلة وعاملة، فإنَّ الفجوة بين الجامعة والتنمية سوف تتَّسع، وقد تفضي إلى التبعية العلمية والتكنولوجية للخارج، على الرغم من وجود مبادرات بحثية فردية طامحة لا تعيرها الحكومة في كثير من الأحيان أدنى اهتمام. يقول زحلان: "ومن أواخر سنوات الـ 1990 كانت هناك جهود متزايدة لربط البحث والتطوير بتطبيقات في الصناعة؛ لكن التقدم كان بطيئًا ومحدودًا. فالنيات موجودة، لكن البيئة التمكينية هي إما ضعيفة أو غير موجودة [...] في عام 2005 خمس دول عربية فقط كان لديها ناتج من أكثر من 500 منشور في كل العلوم التطبيقية: الجزائر (608)؛ مصر (2,174)؛ الأردن (588)؛ السعودية (846) وتونس (594)".[5] وهذا الخلل نراه يرجع لاسيما في الجزائر إلى أن "التعليم لا يزال مطلبًا استهلاكيًا، وليس استثمارًا قوميًا، ذلك ما أدى إلى ضعف إسهامه في النمو الاقتصادي".[6]

ينطبق الحال أيضًا بالنسبة إلى الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار من الناتج الإجمالي الذي بلغ 03.4 بالمائة فيما يخص التعليم، و0.1 بالمائة فيما يتعلق

بالبحث والتطوير (170.1 باحث لكل مليون شخص) مقارنةً مع 05.8 بالمائة و2.8 بالمائة على الترتيب للولايات المتحدة الأمريكية، علاوة على الضعف الواضح بالنسبة إلى بعض مؤشرات الابتكار كما هو مبيَّن في الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1): مؤشرات الابتكار في الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية

الدول	البراءات الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين (من كل مليون شخص)	المداخيل من رسوم التراخيص والحقوق (نصيب الفرد بالدولار)
الجزائر	06.3	0.1
الولايات المتحدة الأمريكية	653.7	387.1

المصدر: من ترتيب الباحثين، اعتمادًا على تقرير التنمية البشرية لسنة 2013، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ومن أسفٍ أن الجزائر تنوي التوجه نحو سلوك سياسة التقشف كآلية لحل المشاكل المالية. و"بما أن التقشف ببساطة غير مفيد، فهذا السبب الأول لكونه فكرة خطرة. لكنه فكرة خطرة أيضًا لأن الشكل الذي يقدَّم فيه التقشف من السياسيين ووسائل الإعلام معًا- باعتباره ردًّا على شيء اسمه (أزمة الديون السيادية) المفترض أن سببها هو دول (أفرطت في الإنفاق) على ما يبدو- هو تمثيل للحقائق خاطئ جذريًا إلى حد كبير"[7].

2- ضعف النسيج الصناعي: ما يزيد الأمور تعقيدًا هو وجود ركود صناعي واضح في الجزائر، نظرًا إلى الانخفاض الحاصل في أسعار النفط الذي يعد المورد الاستراتجي للبلاد. إذ إنَّ هناك علاقة تاريخية وحضارية بين الجامعة والصناعات الإبداعية؛ حيث تقل الصناعات الإبداعية عندما ينتفي دور الجامعة الإنمائي وينحصر في الإلقاء والتدريس، في الوقت الذي "تتزايد تسمية الصناعات الإبداعية باسمها هذا في التعليم العالي في البلاد نفسها، خاصة في الجامعات التي لها دور مباشر في تعليم الجماعات المبدعة، ورعاية الجيل التالي من صانعي الثروة، وسياسات الأبحاث الثقافية والإعلامية".[8]

3- **ضعف الوعي بأهمية دور الجامعة في إحداث التغيير الإنمائي المطلوب:** في الصين مثلاً تخلت السلطة عن مركزيتها ومنحت سلطات كبرى للجامعات، كما سمحت للطلبة بالبحث عن الوظائف من تلقاء أنفسهم، بل شجعت الطلبة على أن يكونوا إنمائيين قبل أن يصبحوا معلِّمين؛ حيث "أُعلن أنَّ جامعة معيَّنة أجبرت طلابها على تسويق رحلات سياحية

لإحدى وكالات السفر التي أسستها، من أجل الحصول على درجات في المواد. وقد دافع رئيس الجامعة عن هذه السياسة مجادلاً بأن أي طالب لا يتمكن من بيع خمس تذاكر رحلات سياحية يعني أنه غير مستعد للتعامل مع اقتصاد السوق"[9]. لقد أصيبت المبادرات الفردية والأعمال التطوعية بالشلل في الجزائر التي يضرب فيها المخططون والتربويون خبط عشواء.

ثالثًا: القيمة المضافة المتوقَّعة من الدور الجديد للجامعة الجزائرية

1- الجامعة والقفزة النوعية للتطور في دول الجنوب: يعد التعليم بشكل عام والجامعة بشكل خاص مسهمين كبيرين في الحصول على معدلات النمو الكبيرة المحققة في دول الجنوب كالصين والهند والبرازيل. فلقد استغرق مضاعفة نصيب الفرد من الإنتاج في بريطانيا في عصر الثورة الصناعية 150 عامًا، وفي الولايات المتحدة استغرق 50 عامًا، وكان عدد السكان في البلدين آنذاك أقل من 10 ملايين نسمة؛ غير أنَّ القفزة الاقتصادية النوعية التي حدثت في الصين والهند أسهمت في مضاعفة نصيب الفرد من الإنتاج في أقل من 20 سنة، وكان التقدم الكبير من نصيب التنمية البشرية[10].

2-استغلال إنجازات الجامعة الجزائرية: حقَّقت الجامعة الجزائرية منذ تأسيسها الكثير من الإنجازات الكمية طبعًا؛ لكنها في الوقت ذاته استطاعت وبإمكانات متواضعة أن تحقِّق بعض الإنجازات النوعية التي يجب أن تسهم في التنمية الاقتصادية، مثلما هو الشأن بالنسبة إلى عدد براءات الاختراع بوصفها مؤشِّرًا مهمًّا للابتكار الذي حقَّقه عدد من الباحثين المخترعين في بعض مؤسسات التعليم العالي الجزائرية سنة 2013، كما هو مبسوط في الجدول رقم (2)؛ حيث ترتيب الجامعات الجزائرية حسب عدد براءات الاختراع.

الجدول رقم (2): ترتيب الجامعات الجزائرية حسب عدد براءات الاختراع

الترتيب	الجامعة	عدد براءات الاختراع
01	جامعة البليدة1	14
02	جامعة وهران (سينيا)	10
03	جامعة مولود معمري- تيزي وزو	06
04	جامعة سطيف1	06
05	جامعة محمد بوقرة- بومرداس	05
06	جامعة عمر ثلجي- لغواط	04
07	جامعة خيضر بسكرة	04
08	جامعة يحي فارس- المدية	03
09	جامعة بوبكر بقايد- تلمسان	02
10	جامعة قسنطينة 1	02

11	جامعة جيجل	02
12	جامعة قاصدي مرباح– ورقلة	02
13	جامعة جيلالي اليابس– سيدي بلعباس	02
14	المدرسة الوطنية لعلوم البحر وتهيئة الساحل	02
15	جامعة عبد الرحمان ميرة– بجاية	01
16	جامعة الحاج لخضر– باتنة	01
17	جامعة بشار	01
18	جامعة خنشلة	01
19	المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات	01

المصدر: Recueil des Brevets d'Invention, DVITT , DGRSDT,MESRES, Troisième Edition, 2013, l'Algerie

يستعرض الجدول رقم (3) خارطة توزيع براءات الاختراع للباحثين الجزائريين (داخل الجزائر) للسنوات 2011، 2012، 2013، حسب إحصائيات الوزارة الوصية المتوافرة، مع الجدير بالذكر أن أهم مجالات براءات الاختراع كانت في: الفيزياء، والميكانيك، والإلكترونيك، والصحة، والزراعة، والمياه (معالجة وتنقية وتحلية)، والتكنولوجيا.[11]

الجدول رقم (3): خارطة توزيع براءات الاختراع للباحثين الجزائريين للسنوات (2011–2013–2012)

مؤسسات البحث ووحداتها	عدد براءات الاختراع (2011، 2012، 2013)		
	2011	2012	2013
مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي	58	66	69
مراكز ووحدات البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي	42	52	81
مراكز ووحدات البحث غير التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي	16	16	18
المجموع	**116**	**134**	**168**

المصدر: Recueil des Brevets d'Invention, DVITT , DGRSDT,MESRES,2011 ,2012 , 2013, l'Algerie.

رابعًا: قراءة إنمائية استشرافية

1–وظيفة البحث العلمي الجامعي في استشراف المستقبل الإنمائي: لا أحد يجادل في أن البحث العلمي يكون من غير جدوى إذا لم تقف الدولة على اتخاذ التعليم السبيل الجماهيري

للترقي الاقتصادي والاجتماعي. نعتقد أنه من غير إصلاح النظام التعليمي إصلاحًا بيئيًا، لا تكون الجامعات الحكومية مؤهَّلة لخدمة الاقتصاد؛ لأن البحث العلمي في حد ذاته إصلاح.

من وجهة أخرى، ينبغي على التسويق التعليمي أن يكون سابقًا على تسويق البحث العلمي؛ لأن التسويق التعليمي هو بمثابة تهيئة أرضية للتعاون والبحث عن الأفضل. كما أن التقدم العلمي والتقني هو وليد الدراسات المستقبلية. إنَّ تطور العلم في ظل الدراسات الاستشرافية التي قامت في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، كانت حول "التطور في أساليب تحليل النظم كأحد ثمار تطور الأدوات المعرفية، والتي أمكنت من اتساع رؤية البحوث، وشمولها لنطاق كبير يستوعب كلاً من الظواهر الطبيعية وأيضًا الاجتماعية. ولقد زادات من أهمية هذه الأداة المعرفية الإمكانات الواسعة للحاسبات الإلكترونية وما شهدته من تطورات سريعة ومستمرة"[12].

2- مدينة برج بوعريريج بوصفها مدينة بحثية ومعرفية في المستقبل: يحصل تحصيل البحث العلمي في المقاطعات التي بها مصانع وشبكات واستثمارات بحيث تنفق على أبحاث الجامعة التي تجاورها؛ لأن مثل هذه المراكز الصناعية والمعلوماتية يمكن أن تكون مسؤولة مسؤولية مباشرة عن توليد المعرفة وتعزيز دورها في الاقتصاد بالتعاون المالي والعلمي مع الجامعة. إن الاستقلال السياسي يساعد على توجه الجامعة نحو الاحتراف.

ولتوليد مدينة معرفة، يفترَض أن تكون المشروعات الإنمائية حافزًا لكي تتوجَّه بأبحاثها لقطاع التنمية؛ حيث يفترَض من هذه المدينة أيضًا أن تتعاون مع الحكومة في إعادة صياغة المنظومة التعليمية في الجامعة، وأن تموِّل فكرة التعليم المستمر لخلق ثروة مستمرة.

ولكي تنتقل مدينة برج بوعريريج من مدينة صناعية إلى مدينة مبادِرة، عليها أن تعالج الفجوات التي تتمثل في أن هناك من هم من غير مؤهلات خارج الجامعة، وأن تتوجه مهمَّتها نحو تقليص هذه الفجوة وتأهيل من هم خارج الجامعة وفق استراتيجية تفاهم بين المناطق الصناعية والجامعة، إلى جانب معالجة فجوة القطاع الصناعي المفقود الذي من المفترَض خلقه،لأن تواجده يعزِّز من التنمية، ويعمِّق من أواصر التعاون مع الجامعة في مسائل تعجز عنها القطاعات الصناعية الأخرى.

لا يكون إسهام الجامعة في التنمية من طريق البحث العلمي المحلي وحسب، وإنما يكون بمشاركة الباحثين في أبحاث علمية دولية، أو تبنِّي أبحاث تخدم التنمية في بلدان أخرى؛ فتكون الاستفادة منها في اكتساب الخبرة ونقلها إلى بلد الباحثين وجامعاته، كما تكون

الاستفادة عبر تقديم جامعة الباحثين المشاركين كلاعب أساسي في مثل هذه البحوث التي تضيف للتنمية.

بإجراء مقارنة بين سنغافورة وبرج بوعريريج ليس في الحاضر طبعًا، وإنما مقارنة تستشرف المستقبل، سنجد أن مدينة البرج يمكن أن تبلغ بعض المستويات الإنمائية التي بلغتها سنغافورة التي كانت قرية صيد في أوائل القرن التاسع عشر، لاسيما أن مساحة أرض البرج (4,115 كلم مربع) تتفوق بأضعاف على مساحة سنغافورة (710 كلم مربع)، على الرغم من أن المشكلة الجزائرية هي مشكلة عقليات وجامعات؛ فسنغافورة كانت لها جامعة متقدمة عالميًا أسهمت بخرِّيجيها وبابتكاراتها في النمو الاقتصادي للبلاد. الجامعة أولاً ثم النمو ثانيًا في بلد لا يعتمد على الشيء الجاهز مثل النفط. وعليه، يفترَض أن تكون جامعة برج بوعريريج في مستوى مدينتها الصناعية.

عمومًا ما يمكن الإفادة منه أن سنغافورة صارت مدينة معرفة إلى جانب أنها مدينة صناعية بامتياز للأسباب الآتية:[13] دمج سنغافورة في الاقتصاد العالمي للاستفادة من الخبرات والمعرفة التقنية العالية؛ توفير بيئة للأعمال الحرة التي تدعم قدرة الشركات على مواجهة التحديات وتتيح الحرية اللازمة لتوليد الأفكار؛ دعم التعاون بين الشركات العالمية ذات المستوى المرتفع ونظيرتها المحلية في المجالات التخصصية؛ جعل سنغافورة مركزًا رئيسًا على المستوى الإقليمي لجذب الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات وكذا الشركات المحلية، بما يجعل سنغافورة قاعدة لإنتاج المنتجات عالية القيمة وتقديم الخدمات المرتبطة بالتصنيع لفروعها التابعة لها في الإقليم.

بالإضافة إلى ذلك يمكن لجامعة برج بوعريريج أن تنسج علاقات مع جامعات بحثية عريقة على مستوى تبادل الباحثين، بحيث يكون لمدينة برج بوعريريج الصناعية دور في تعزيز هذا التبادل ماديًا، كما يمكن أن تتوحد مع جامعة جزائرية متقدمة في البحث العلمي كما حصل مع جامعات مانشستر، علاوة على التعاون الرسمي مع المعاهد والقطاعات الثقافية في المدينة لتبادل الخبرات، لا سيما أن الصناعات الإبداعية هي وليدة الموهبة الفردية، ومثل هذه الموهبة قد لا توجد في الجامعات بالضرورة؛ بل توجد في النطاق الجماهيري إذ لا بد من البحث عنها في قطاعات ثقافية أخرى؛ حيث يفترض في الجامعة الناشئة مثل جامعة برج بوعريريج أن [14]: تكون لديها إدارة وتنمية ذكية للبنية التحتية؛ تكون مستوردًا خاصًا

للعقول المتميزة؛ تكون جامعة عالية المستوى؛ تطلق استثمارات داخلية ضخمة؛ تطور شبكات ذكية.

3-استشراف المستقبل من ماضي الناجحين: هذا وقد تكون الجامعات عريقة كما في العراق وسوريا ومصر والمغرب وتونس؛ ولكن هي جامعات غير موصولة بالبحث العلمي الذي يخدم التنمية؛ لأن الحكومات هناك عاطلة غير فاعلة؛ حيث إن التنمية فعلٌ.

وإذ ألقينا نظرة على تطور الجامعات وآليات تقدم البحث العلمي لأغراض إنمائية، نلفي الجامعات في البلدان التي كانت متخلفة قد استعانت بجامعات مختلفة في صياغة المناهج وطريقة التدريس وصناعة الأبحاث وتشكيل العقول. إن "توسيع النظام التربوي وأولويات التعليم في كل من سنغافورة وماليزيا يحذو حذو الازدهار الاقتصادي ويدعمه في آن معًا؛ إذ شدَّد كلا البلدين على ضرورة إعداد شعب متعلِّم من خلال تعليم أساسي شامل، وتعليم خاص بالكبار. أما توسُّع الجامعات، فظل خاضعًا لإدارة رصينة ورقابة حازمة حتى مرحلة متأخرة (الثمانينيات وما تلاها)".[15]

لقد أنقذت الهند نفسها عندما استنجدت بعقولها في الخارج؛ فاستفادت منهم في التعليم وتدريب الطلبة على البحث؛ حتى أضحى "الهند بها أضخم جيش من العلماء والمهندسين في العالم. حيث يتخرج كل عام مليونان من الطلاب في نحو 400 جامعة هندية، منهم 600 ألف مهندس جديد. وبما أن ثلث السكان على الأقل يعيشون تحت خط الفقر، فسيكون هذا الأمر، بالنسبة إلى معظمهم، تذكرة للحصول على راتب جيد ومستقبل مستقر لأسرهم".[16]

إن العقول التي عادت إلى أوطانها لا شكَّ في أنها تقلِّل من التبعية للخارج؛ لأن بإدارتها للجامعات والبحث العلمي في بلدانها، يكون باستطاعتها الاستفادة من خبرة الآخرين بكل ثقة واقتدار؛ حيث إن هذه العقول سبقت وأن عقلت الآخر وفهمته، ومن ثم هي لا تأخذ منه إلا ما يفيد في تنمية بلدها. وإذ يكون البحث العلمي من أجل التنمية البيئية؛ فإنها تفرض على الآخر شروطها البيئية أيضًا. فلقد أقلعت نهضة اليابان الحديثة بمتعلِّمين وباحثين يعدون على الأصابع أوفدتهم إلى الخارج لاكتساب الخبرة؛ فعادوا بعد إتمام مهمتهم؛ فلم يغدروا بل غادروا بعد انتهاء مهمتهم العلمية في الخارج. وهم من صنعوا الجامعات وصمَّموا العلوم وفق رؤية وطنية وبيئية، فلو لم يرجع هؤلاء ما كان لنا أن نرى اليابان على ما هي عليه حاليًا.

يفترَض، وهذا هو الأهم، احترام الخصوصيات والقيم والتاريخ من أجل تحصيل تعليم يفيد المجتمع ويستجيب لطموحاته الروحية حتى يكون الجيل المتعلِّم طامحًا ماديًا هو الآخر؛ إذ نلفي في تركيا وماليزيا أن التعليم كان باللغة التركية واللغة الملايوية، فأتت التنمية أكلها مبكِّرًا؛ فكلما تقدم التعليم بسنوات صارمة، حصلت التنمية في السنوات الحاسمة. إن "اللغة أصبحت جزءًا من مسؤولية الدولة، والعناية بها تترتب عليها أعباء مالية".[17] وإذ لا يحصل الإنتاج الذي يستجلب المال؛ فإن العناية باللغة القومية تكون ضعيفة.

إن تطور الجامعات في العالم العربي والإسلامي بعامة والجزائر بخاصة، لا نراه يحصل بالشكل الذي يكون في خدمة التنمية؛ إلا بالاستعانة بالعقول المهاجرة، والاهتمام بالثقافة المحلية، وتدريب الصغار الموهوبين الذين سوف يصبحون، في ظل الاهتمام الرسمي والجماهيري، كبارًا عمالقة. إن العقول المهاجرة هم أكثر المتعلِّمين تعلُّقًا بثقافتهم ولغتهم، نظرًا إلى الخبرة التي اكتسبوها في الخارج، والوقوف على الضعف والقوة في الدول المتطورة؟

خاتمة

وإذ حاججنا، أعلاه، في الدور الجديد للجامعة، وسقْنا ما سقناه من حقائق وآراء وأفكار وتصوُّرات؛ فإننا من البحث استقينا هذه النتائج، وارتأينا أن تكون على النحو الآتي:

1. وجود علاقة مصيرية بين الجامعة والتنمية، نظرًا إلى الدور الكبير الذي تضطلع به الجامعة في دول ما كان لها أن يحصل لها التطور من غير تعليم مبكِّر وبحوث علمية ذات صبغة إنمائية.
2. هناك طموح إنمائي لدى الجامعة الجزائرية التي تنتظر من الدولة أن تكون أكثر مرونة وأقل مركزية في التعامل مع قراراتها التعليمية والعلمية الإنمائية.
3. بإمكان الجامعة الجزائرية أن تكون لاعبًا اقتصاديًا أساسيًا إذا استفادت استفادة مباشرة من العقول المهاجرة، ونسجت علاقات مع مؤسسات صناعية محلية ذات سمعة طيبة.
4. أمام الجامعة الجزائرية الكثير والكثير من العمل الشاق والاستفادة من الناجحين؛ حتى يتسنَّى لها أداء دورها الجديد بامتياز.

أما عن التوصيات فتجلَّت لنا في الآتي:

أ. يفترَض إعادة النظر في الهيكل العام للمجلس العلمي للكلية والجامعة بالجامعة الجزائرية، ومراجعة قراراته الإدارية والعلمية بما يستجيب لطموحات الطلبة العلمية الذين هم واجهة الجامعة البحثية.

ب. تحويل الجامعات الجزائرية العريقة إلى جامعات بحثية إنمائية بامتياز.

ت. إنشاء وحدة خاصة بالتسويق البحثي والتخطيط للفوز بمنح بحثية من داخل البلاد وخارجها.

ث. التعاقد مع باحثين عالميين أو باحثين من العقول المهاجرة لكتابة بحوث علمية إنمائية باسم الجامعة.

ج. الاهتمام بالدراسات المستقبلية التي تستشرف أدوار الجامعة بحكم التطورات المستجدة في كل حين، لا سيما أن التحديات المعاصرة باتت تخلق الاستجابة العلمية لها، وهنا يتأتى دور العلم في حياة المجتمع وتنميته.

ح. إنشاء هيئات على مستوى الجامعة تهتم بتقديم خدمات مباشرة للمجتمع، وتشجع العمل التطوعي تماشيًا مع المفاهيم والأبعاد المرتبطة بالوظيفة الثالثة للجامعة بوصفها اتجاهات استراتيجية جديدة.

الهوامش:

[1] B-HERT ,*Universities' third Mission : Communities Engagement*, Business Higher Education Round Table, paper no11, Australia, June 2016, P 3.

[2] **الوظيفة الثالثة للجامعات**، الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية، 2013.

[3] See: Mihaela Cornelia Dan, *The Third Mission of University in the Development Strategy of Vienna City* , Bucharest Academy of Economic Studies, InformaticaEconomica, vol 16, no 4/2012.

[4] انظر: تقرير ورشة عمل، **تعزيز الوظيفة الثالثة في الجامعات السعودية**، الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية، 2013.

[5] أنطوان زحلان، "العلم والسيادة: الآفاق والتوقعات في البلدان العربية–البحث والتطوير في البلدان العربية"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت (العدد 384، 2011/2)، ص.37

[6] حسين بن العارية، "دور التعليم في النمو الاقتصادي: مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت (العدد 397، 2012/3)، ص.92

[7] مارك بليث، **التقشف: تاريخ فكرة خطرة**، ترجمة: عبدالرحمن إياس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2016، ص 29–30.

[8] جون هارتلي (محرر)، **الصناعات الإبداعية: كيف تُنتَج الثقافة في عالم التكنولوجيا والعولمة؟**، ترجمة: بدر السيد سليمان الرفاعي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ج1، 2007، ص 12–13.

[9] شيلا ملفن، "ثورة الصين الجامعية"، **مجلة الثقافة العالمية**، الكويت (العدد 146، يناير–فبراير 2008)، ص 51–52.

[10] تقرير التنمية البشرية 2013 نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،ص13.

[11]See: Recueil des Brevets d'Invention, DVITT , DGRSDT,MESRES, Troisième Edition, 2013, l'Algérie.

[12]جورج طعمة، وسعد حافظ، **الدراسات المستقبلية وتحديات العصر: عرض تحليلي ونقدي**؛ الحلقة النقاشية الحادية عشرة–المعهد العربي للتخطيط الكويت، دار طلاس، دمشق، ط1، 1988، ص 88.

[13] المرجع السابق، ص 545.

[14] بلانكا ك. غارسيا، "مدن الجامعات: التجديد ورأس المال الاجتماعي في مانشستر الكبرى"، في، **مدن المعرفة: المداخل والخبرات والرؤى**، مرجع سابق،ص208–209.

[15]مي حنانيا، "السياسة التربوية والتعليم في الأداء التنموي لسنغافورة وماليزيا"، **مجلة المستقبل العربي**،بيروت (العدد 388، 2011/6م)، ص.114

[16] أنجيلا ساينى، **أمة من العباقرة: كيف تفرض العلوم الهندية هيمنتها على العالم**، ترجمة: طارق راشد عليان، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2015م، ص40.

[17]فلوريان كولماس،**اللغة والاقتصاد**، ترجمة: أحمد عوض،الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط1، 2000م، ص154.